

بسم الله الرحمن الرحيم

{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ
وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ
كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ { سورة آل عمران الآية : (7)

obeikand.com

مقدمة

الحمد لله الذي أنزَلَ التنزيل، وأجاز لنا فيه التأويل، المنزّه عن الجِسْم والحدِّ والشبيه والمثيل، والزمان والمكان، وكل ما كان في حقّه يستحيل، سُبْحَانَهُ لَا يُمَسُّ وَلَا يُحَسُّ، فهو قدوس جليل، ولا شريك له في المُلْكِ وَلَا مُشِيرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ، وليس لحكمه تبديل، فمهما تصوّرت ببالك فالله تعالى على خلاف ذلك، لا يُشَبَّهُ أَحَدٌ، ولا يشبهه أحد، تنزه عن الصحبة والشريك والولد، هذا هو الحقّ، وما كان بخلافه فأقاويل باطلة، ودعاوى واهية، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عَبْدُهُ الْمُصْطَفِيَّ وَرَسُولُهُ الْمُرتَضَى ونبيه المجتبى المؤيد بالمعجزة والدليل، بَلَّغَ عن الله الرِّسالة، فأضاء الدنيا ومحق الجهالة، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آل بيته وأصحابه، وجزاه الله عنا الجزاء الجزيل.

أما بعد:

فمن المعلوم أن الله تعالى أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم على حين فترة من الرسل، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن الغواية والضلالة إلى الهدى والاستقامة، ويقضي على اختلافها، ويعمل على وحدتها، فأُنزل وحيا عليه بلسان عربي مبين يحقق هذا وزيادة، فكانت نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية اللذان جاءا متفقان مع لغة العرب في وجوه التعبير؛ إلا أن هذا لا يمنع من وجود كلام في لغة العرب يفهم المراد منه بمجرد سماعه دون إعمال عقل و طول نظر، وفي المقابل فيه ما يحتاج إلى إمعان نظر، وحسن تدبر ليتمكن المرء من الوقوف على حقيقة معناه، وفهم المراد منه بصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض، وهذا ما يستقيم وطبيعة العقول.

ومن هنا نقف على المغزى من رجوع الصحابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا ما استشكل عليهم الأمر، فلم يكن في استطاعتهم جميعا فهم المراد من النصوص المقدسة جملة وتفصيلا بمجرد سماعها، فقد كان مرجعا لهم، يفصل لهم المجل، ويفسر لهم المبهم، ويزيل لهم الغامض، ويوضح لهم المحكم من المتشابه، وأمرهم بالوقوف على

ما أعلمهم إياه ، مخافة الزيغ ، و الوقوع في الخطأ ، و التزم الصحابة خلال هذه الفترة على ما وجههم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يشذوا في رأي ، أو ينحرفوا في فكر ، أو يغالوا في تفسير ، ولذا آمنوا وسادوا و استقرت الأمور و توحدت كلمة المسلمين ومجتمعهم ، و ظل المجتمع المسلم على هذه الحالة فترة وجود النبي بينهم ، وكذلك في الفترات الأولى من عصور الخلافة الراشدة ، و التي عاش المسلمون فيها عيشة الطهر والعفاف والنقاء والصفاء مقتدين في ذلك بالرسول صلى الله عليه وسلم و متمسكين بكتاب الله تعالى ، فقد كانوا يرون فيها الكفاية والشفاء ، ولم يكونوا يرجعون في شيء من ذلك إلي تأليف قياس ، أو إعمال فكر ، أو قضية عقل ، وما أشكل عليهم فهمه من الآيات وقفوا عند ظاهر معناه ، وما يتبادر إلي الأفهام في اللغة التي نزل بها القرآن من غير لجوء إلي التأويل ، وأمسكوا عن الخوض فيما وراء ذلك ، وكان لهم من التبصر بالدين وأساليب اللغة ما أمكنهم من فهم نصوص الكتاب وإشاراته فهما صحيحا .

ولكن بعد فترة من الزمن ، و لظروف خاصة ، و عوامل استجدت ، ومشكلات طرأت ، ظهر في المجتمع الإسلامي قضايا أثارت جدلا واسعا بين المسلمين ، وذلك مثل قضايا ، الإمامة ، ومرتكب الكبيرة ، وخلق القرآن ، و الذات الإلهية و ما يتصل بها ، واختلفت الأفهام حول هذه المسائل وغيرها ، فانحرف البعض عن تعاليم الإسلام ، و عملوا على تلبيس الحق بالباطل ، و عمدوا إلى تفسير النص الديني - قرآنا كان أو سنة - بما يحقق لهم أهدافهم ، ويقضي على قدسية النص الديني من ناحية ثانية ، و القضاء على العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس أتباعها من ناحية ثالثة، فوجهوا سهامهم صوب كتاب الله ، وعمل بعضهم على صرف بعض آيات القرآن الكريم عن ظاهرها بدعاوى مختلفة ، و أقاويل كثيرة. منها العلم بالباطن ، و عمدوا إلي تأويل النصوص بدعوى غموضها ، بما يتفق وأغراضهم ، و مثل هذا كان له خطره علي الإسلام والمسلمين .

فهذه القضية - أي التأويل - ألقت بظلالها على البيئة الإسلامية بمختلف اتجاهاتها الفكرية فخاض فيها الفقهاء ، و الأصوليون ، و المتكلمون ، و الفلاسفة ، و الصوفية ، و غلاة الشيعة ، و اختلفت فيها الآراء ، و تعددت الاتجاهات ، ما بين مؤيد ومعارض ، بل لقد اختلفت درجات التأويل بين المؤيدين ، و قد يكون هذا الاختلاف مرده إلى طبيعة التأويل ذاتها ، إذ أن التأويل " يعني مجاوزة النص ، و يعد مظهرا لاستخدام النظر العقلي في الدين ، و الأفهام متنوعة ، مما يجعل الأخذ بالتأويل متفاوتا بين الآخذين به " ⁽¹⁾.

و لما كان هذا الأمر هو منطلق كثير من الفرق الضالة ، و الآراء الشاذة ، هم طائفة من علماء المسلمين على اختلاف مدارسهم الفكرية ، بدراسة قضية النص الديني ، و بيان المحكم من المتشابه ، و قاموا بشرحه و تفسيره بما يستقيم ، و لغته التي نزل بها ، و بما لا يعارض أصلاً من أصول الدين ، أو يتقص من جلال الذات الإلهية و كمالاتها ، و كان من أحد هؤلاء الفيلسوف ابن رشد .

فالدارس لقضية التأويل عند ابن رشد يجد أنه قد أولاها موفور العناية و أفرد لها جانباً كبيراً في أبحاثه و دراساته و درسها من زوايا عدة و جوانب مختلفة ، و ذلك حرصاً منه على ألا يفتح باب التأويل على مصراعيه فيدخل فيه من ليس أهلاً له ، و يترتب على ذلك فساد الشريعة و تشويش العقيدة ، هذا من ناحية ، و من ناحية ثانية فإن الدارس كذلك لقضية التأويل عند ابن رشد لا بد أن يدرك أنه قد جعل منها وسيلة للوصول إلى غاية حرصاً منه على تنزيه النص الديني و المحافظة على قداسته فقد كان التأويل وسيلته في التوفيق بين الحكمة و الشريعة أو بين الدين و الفلسفة ، فهو يقول : " ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدي إليه البرهان و خالفه ظاهر الشرع إن ذلك

(1) التأويل بين الأشعرية و ابن رشد ص 203 ، ضمن أبحاث كتاب الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي ، إشراف و تصدير د عاطف العراقي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة 1993 م .

الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ولا يرتاب بها مؤمن⁽¹⁾.

وعلي هذا فالتأويل كان وسيلته للتوفيق بين الدين والفلسفة ، هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن التأويل الذي سلكه مفكرو الإسلام صار في اتجاهين مختلفين :
الأول : إيجابي : تمثل في محاولة رد التشابه إلى المحكم ، والعمل على التوفيق بين حقائق الوحي والآراء الفلسفية ، لدفع ما يوهم التعارض بينهما خصوصا والحقيقة واحدة .

الثاني : سلبي : تمثل في المحاولات الخاطئة التي قامت بها بعض الفرق في هذا الجانب ، وترتب عليها تفرق المسلمين ، وهذا الاتجاه مرده إلى أمرين هما :
أ- الخروج على قانون التأويل الصحيح .
ب- التعصب والهوى .

فغير خفي أن هناك في البيئة الإسلامية من لجأ إلى التأويل لتحقيق أغراض خاصة بمذهب ، أو أهداف تضمن له حفظ مقاصده ، وهذا ما يؤكد الغزالي عندما يتحدث عن الخائضين في التأويل فيقول : "بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر ، و ظاهر الفكر ، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع في الجميع والتلفيق⁽²⁾" .
وقد أدرك ابن رشد بدوره أهمية قضية التأويل وخطورتها ، خصوصا وأن تركها أدى إلى اضطراب الناس وتفرقهم من ناحية ، وتحميل الألفاظ مالا تتحمله والحكم على الناس بخلاف ما هم عليه من ناحية ثانية .

يقول ابن رشد : " فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كل الاضطراب في هذه الشريعة ، حتى حدثت فرقة ضالة ، وأصناف مختلفة ، كل واحد منهم يرى أنه على

(1) فصل المقال لابن رشد، تحقيق د/ محمد عمارة ، ص 32-33 ط دار المعارف - القاهرة .

(2) قانون التأويل للإمام الغزالي ، ص 15 ، قرأه و خرج أحاديثه وعلق عليه محمود بيجو ، 1413 هـ 1993 م .

الشرعية الأولى ، و أن من خالفه إما مبتدع ، وإما كافر مستباح الدم والمال ، و هذا كله عدول عن مقصد الشريعة ، و سببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة⁽¹⁾ .

ثم يذكر أن هذا الاضطراب مرده إلى سوء الفهم ، و قلة العلم ، و عدم دراية بالتأويل وطريقته و قانونه فهو يقول ما نصه : " و لما تسلط على التأويل في هذه الشريعة من لم يتميز له هذه المواضع ، و لا تميز له الصنف من الناس الذين يجوز التأويل في حقهم اضطرب الأمر فيها ، و حدث فيهم فرق متباينة يكفر بعضهم بعضا ، و هذا كله جهل بمصدر الشرع و تعد عليه⁽²⁾ .

لكل ما تقدم يتضح أهمية البحث في هذا الموضوع ، و ضرورة البحث فيه التي تأتي إجابة عن كثير من التساؤلات التي حاول هذا البحث أن يجيب عنها ومنها ما يلي :

- 1- ما التأويل ؟ و ما الفرق بينه و بين التفسير ؟ .
 - 2- متى بدأ التأويل عند المسلمين ؟ و لماذا ؟ .
 - 3- هل قام التأويل بدوره فيما يتصل بالكشف الصحيح عن المراد من النص الديني قرآنا كان أو سنة ؟ .
 - 4- هل للتأويل ضرورة ؟ و إذا كان له ضرورة فما الذي نؤوله ؟ و من يؤول ؟ و كيف نؤول ؟
- هذه الأسئلة و غيرها يحاول هذا البحث - إن شاء الله - الإجابة عنها من خلال تناول إشكالية التأويل عند ابن رشد ، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا ابن رشد بالذات ؟

و الجواب عن هذا السؤال يتمثل فيما يلي :

(1) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ضمن كتاب فلسفة ابن رشد ، ص 41 ، راجعه و ضبط أصوله مصطفى عمران ، المطبعة العربية ط 3 ، 1388 هـ - 1968 م .

(2) المصدر نفسه ص 158 .

أ- أن ابن رشد أحد القمم السامية في الفكر الإنساني بصفة عامة و الفكر الإسلامي بصفة خاصة يدل على ذلك الأثر الذي أحدثته فلسفته في الشرق و الغرب و إلى يومنا هذا .

ب- أن فلسفة ابن رشد لها من الأسس الشرعية ما يسهم في تأسيس دعائمها ، و هذا مرده إلى تكوين عقلية ابن رشد التي جمعت بين العلوم الشرعية ، و العلوم العقلية و أحسنت المزج بينهما .

ت- أن موضوع التوفيق بين الدين و الفلسفة كان من بين أكثر الموضوعات اهتماما لدى ابن رشد ، فقد أولاه موفور العناية ودرسه دراسة واعية تنم عن فكر راق و منظم .
ث- أن قضية التأويل عند ابن رشد متعلقة بالنص الديني ، و هذا النص له قدسيته وله مكانته عند ابن رشد - شأنه في هذا - شأن كل مفكري المسلمين ، إلا أن ما يحسب لابن رشد أنه وضع قانونا للتأويل على أسس منطقية محكمة تؤدي في النهاية إلى وحدة الحقيقية بين المنقول و المعقول ، أو بين الحقيقية و الشريعة إذ لا تعارض بينهما أصلا .

ج- أن ابن رشد عند تناوله لهذه المسألة صنف الناس و مراتبهم و درجات فهمهم ، و بين أن النصوص الشرعية ليست جميعا محلا للتأويل ففرق بين نص يمكن تأويله ، و آخر لا يجوز أو يمتنع تأويله .

ح- أن ابن رشد في استخدامه لمنهج التأويل كشف الغموض عن معاني بعض النصوص ، و أزال عنها بعض التصورات الخاطئة .

خ- أنه استعرض المواقف السابقة له في هذا الجانب ثم درسها دراسة واعية متأنية استفاد بما فيها من إيجابيات ، و نبه على ما فيها من مثالب ثم وضع قانونه في التأويل الذي حاول من خلاله الكشف عن مراد النص الديني بما لا يتعارض مع صحيح المنقول أو صريح المنقول .

لكل هذه الأسباب جاء هذا البحث .

منهج الكتاب : مما لا ريب فيه أن منهجية البحث توضح دقته ، وتضع المعايير الواضحة في عملية السير فيه أمام القاريء الكريم ، وقد اقتضت إرادة الله - عز وجل - أن يكون منهجي في هذا الكتاب علي النحو التالي :-

الاستعانة بالمناهج العلمية التي أقرها علماء البحث العلمي ومنها :-

1- المنهج التاريخي ، وقد اتضحت معالم هذا المنهج خلال العرض التاريخي لمشكلة التأويل بصفة عامة ، وذلك من خلال بيان كيفية ظهوره وتناول الفلاسفة و المفكرين و أتباع الديانات السماوية له .

2- المنهج النقدي ، وقد تبلورت صورة هذا المنهج من خلال بيان ما في الاتجاهات الواردة في هذه القضية من خطأ أو صواب .

3- المنهج التحليلي ، وقد ظهرت صورة هذا المنهج من خلال التوقف أمام النصوص الواردة عن المفكرين ، ومحاولة تحليلها تحليلاً علمياً ، يكشف المراد ، ويظهر المطلوب .

وبجانب هذه المناهج قد يلجأ الباحث إلي بعض المناهج الأخرى وخصوصاً المنهج الاستقرائي . وقد تتداخل هذه المناهج ، وقد تنفرد .

وقد واجهتني عدة صعوبات كان من أهمها ، صلة الموضوع بمباحث عديدة ، وتشعبه ، واختلاف الآراء حوله بل وتضاربها في بعض الأحيان .

وقد اعتمدت في بحثي هذا علي مصادر أساسية ومراجع ثانوية ، وعزوت كل نقل إلي قائله .

هذا وقد قضت طبيعة البحث أن يكون السير فيه علي النحو التالي : أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة وفهارس .

أما المقدمة :- فقد وضحت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث وصعوباته ، وخطة السير فيه .

أما التمهيد : ففيه بيان لمعنى التأويل في اللغة و الاصطلاح ، وبيان الفرق بينه وبين التفسير .

وأما المبحث الأول: فجاء بعنوان إشكالية التأويل رؤية تاريخية :
وجاء المبحث الثاني بعنوان : العلاقة بين العقل و النقل عند ابن رشد .
و أما المبحث الثالث فجاء بعنوان: منهج ابن رشد في التأويل .
و أما المبحث الرابع : فجاء بعنوان نماذج من تطبيقات ابن رشد لمنهجه التأويلي .
ثم أردفت ذلك بخاتمة اشتملت علي أهم النتائج التي توصل اليها . ثم
أخيرا الفهارس وفيها : -

= فهرس المصادر والمراجع .

= فهرس الموضوعات .

وبعد ، أهذا جهدي وعملي أسأل الله تعالى أن ينال القبول ، فإن كنت أصبت
فذلك من فضل الله - تعالى - ، وإن كانت الأخرى فذلك من نفسي- والشيطان والله
ورسوله منه براء .

﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله و ما أصابك من سيئة فمن نفسك... ﴾⁽¹⁾ .

و أدعو الله - عز وجل - ألا أحرم أجر المجتهد أصاب أو أخطأ ، والله أسأل أن
يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وفي ميزان الحسنات يوم القيامة إنه قدير
وبالإجابة جدير وهو حسبنا فنعم المولى ونعم النصير
وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

❁ د/ نظير محمد محمد عياد ❁ .

(1) سورة النساء جزء من الآية 79 .

التمهيد

التأويل بين اللغة والاصطلاح، وبيان الفرق بينه وبين التفسير

أولا تعريف التأويل: في اللغة:

تعد مشكلة التأويل واحدة من أعمق المسائل الكلامية وأعقدها، وقد تناولها العلماء والمفكرون عبر العصور المختلفة بالبحث والدراسة من نواح متعددة، وكانت مسألة تحديد ماهيته من المسائل التي عني بها المفكرون خصوصاً وأن المنهجية العلمية تقتضي- تحديد مفهوم المشكلة محل الدراسة، وفهم معناها، حيث "إن التفاهم والتخاطب إنما يقوم على فهم مدلولات الألفاظ، وبيان المراد منها"⁽¹⁾.

وعند الرجوع لكلمة التأويل لمعرفة معناها نجد أنها من الكلمات الثرية بالمعاني فلها معان متعددة، ودلالات مختلفة، وليس أدل على ذلك من أن المستعرض لكتب اللغة يجد ذلك دون عناء، ومن ذلك ما جاء في "معجم مقاييس اللغة لابن فارس"⁽²⁾ "آل يؤل أي رجع. قال يعقوب: يقال: أول الحكم إلى أهله أي راجعه ورده إليهم. قال الخليل: آل اللبن يؤول أولاً وأولاً: خثر، وكذلك النبات، قال أبو حاتم: آل اللبن على الإصبع، وذلك أن يروب فإذا جعلت فيه الإصبع قيل آل عليها، وآل

(1) المرشد السليم في المنطق القديم والحديث، د/ عوض الله حجازي ص 72 ط خامسة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

(2) ابن فارس، الإمام العلامة اللغوي المحدث، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي المالكي، نزيل همدان، وصاحب كتاب «المجمل»، كان رأساً في الأدب، بصيراً بفقهاء مالک، مناظراً متكلاً على طريقة أهل الحق، وله مصنفات ورسائل وتخرج على يديه الأئمة. توفي بالرّي في صفر سنة 395 هـ. الذهبي، «سير أعلام النبلاء 11/ 52، 51»، رقم الترجمة 3831.

القطران إذا خثر، وآل جسم الرجل إذا نحف، وهو من الباب لأنه يجوز ويجرى أي يرجع إلى تلك الحال، والإيالة: السياسة من هذا الباب؛ لأن مرجع الرعية إلى راعيها. قال الأصمعي: آل الرجل رعيته يؤولها إذا أحسن سياستها، ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه والتأويل آخر الأمر وعاقبته، يقال: مآل هذا الأمر مصيره. وهو مشتق من الأول وهو العاقبة والمصير، ومنه قوله تعالى: ﴿... هل ينظرون إلا تأويله...﴾⁽¹⁾ أي عاقبته⁽²⁾.

وجاء في لسان العرب: آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه، والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولا ما ترك ظاهر اللفظ؛⁽³⁾

وجاء في كتاب تهذيب اللغة: التأويل من أول يؤول تأويلاً ثلاثية: آل يؤول، أي رجع وعاد. وسئل أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والتغير واحد قلت: ألف الشيء: جمعته وأصلحته وقال بعض العرب: أول الله عليك أمرك أي جمعه، وإذا دعوا عليه قالوا: لا أول الله عليك شملك وقال الليث: التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه، وأنشد قائلاً:

نحن ضربناكم على تنزيله ... واليوم نضربكم على تأويله

والتأويل: المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه، وأولته: صيرته إليه⁽⁴⁾.

(1) سورة الأعراف جزء من الآية 53.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن بن فارس بن زكريا. تحقيق أ، عبد السلام هارون - 1 / 158 - 162 ط. مطبعة مصطفى الحلبي وشركاه. الطبعة الثانية 1389 هـ - 1969 م.

(3) ينظر: لسان العرب لابن منظور باب الألف كلمة (أول) 1 / 171. طبعة دار المعارف.

(4) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب مادة أول 15 / 239، نشر:

دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 2001 م، والبيت ورد ذكره منسوباً إلى

عمار بن ياسر، وقيل أن قائله هو عبد الله بن رواحة (ينظر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط دار المعرفة - بيروت 1 / 501، الوفي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤط

وجاء في المعجم الوسيط: " أول الشيء إليه: أرجعه، ويقال في الدعاء لمن فقد شيئاً: أول الله عليك ضالتك، وفي الدعاء عليه لا أول الله عليك ضالتك، وآل إليه: رجع وصار"⁽¹⁾.

ومما سبق من أقوال أئمة اللغة يتبين أن التأويل مبنى يحمل في طياته معاني الرد، والصرف، والتحول، والرجوع، والعاقبة والتغيير والصيرورة .
هذا، وقد أطل ابن منظور - رحمه الله تعالى - النفس في بيان معنى هذه الكلمة في « لسان العرب » و لولا خوف الإطالة لنقلت منه، إلا أن كلامه يؤول إلى ما سبق نقله، وبالله التوفيق.

ثانياً : تعريف التأويل في الاصطلاح :

عرف التأويل في الاصطلاح بعدة تعريفات منها :
أنه بمعني التفسير : فتأويل الكلام أي تفسيره وهذا ما يؤكده ابن جرير الطبري في تفسيره عندما يقول : القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا أو بقوله : اختلف أهل التأويل في هذه الآية فإن مراده التفسير وهذا هو معنى التأويل عند السلف⁽²⁾.
كما عرف بأنه ما يؤول إليه الكلام ويرجع أو الكلام إنما يرجع ويعود إلي حقيقته التي هي عين المقصود. وهو نوعان:

(أ) إنشاء (ب) أخبار

ومن الإنشاء الأمر فتأويل الأمر هو الفعل المأمور به .
ومن ذلك ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " كان رسول - ﷺ -
يكثُر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي ."
يتأول القرآن "⁽³⁾.

و تركي مصطفى 22 / 233 ط دار احياء التراث 2000 م ، أساس البلاغة للزمخشري ، 1 / 25 ط ، دار الفكر 1399 هـ - 1979 م) .

(1) ينظر : المعجم الوسيط باب الهمزة 1 / 23 ط دار المعارف 1392 هـ - 1972 م .
(2) ينظر : مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية 2 / 18 الرسالة الأولى " الإكليل " طبع دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان بدون .
(3) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ 1 / 350 ، حديث رقم 484 ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

يعني قوله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً﴾⁽¹⁾. قال الإمام ابن حجر في شرحه للحديث: ومعنى قوله "يتأول القرآن: يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال"⁽²⁾. وتأويل الأخبار: هو عين المخبر به إذا وقع كقوله تعالى: ﴿ولقد جنّناهم بكتاب فصلناه على علم هدي ورحمة لقوم يؤمنون﴾، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون﴾⁽³⁾. فقد أخبر أنه فصل الكتاب وأنهم لا ينظرون إلا تأويله أي محيي ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها وما في الآخرة وما فيها⁽⁴⁾. وقد عرف الإمام الجويني التأويل بقوله: التأويل رد الظاهر إلى ما إليه ماله في دعوى المؤول وإنما يستعمل إذا علق بما يتلقى من الألفاظ منطوقاً ومفهوماً⁽⁵⁾. أما الإمام الغزالي فقد عرفه بقوله: التَّأْوِيلُ عِبَارَةٌ عَنْ احْتِمَالِ يُعْضِدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ تَأْوِيلٍ صَرَفًا لِلْفَظِّ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ⁽⁶⁾. وقيل: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به أ وهذا التأويل يتكلمون عنه في أصول الفقه ومسائل الخلاف فإذا قال أحد منهم هذا النص محمول علي كذا. قال الآخر هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل⁽⁷⁾.

- (1) سورة النصر. الآية 3.
- (2) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني 8/ 734 ط دار الريان للتراث - المكتبة السلفية.
- (3) سورة الأعراف. الآيتان 52 و 53.
- (4) ينظر: مباحث في علوم القرآن. مناع القطان ص 325 طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية والعشرون 1990 م.
- (5) ينظر: البرهان في أصول الفقه للجويني، 1/ 193 تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م.
- (6) ينظر: المستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي ص 196، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، نشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- (7) ينظر: أساس التقديس للرازي، ص 235، مكتبة الكليات الأزهرية، 1986 م، وينظر: التفسير والمفسرون. د/ محمد حسين الذهبي 1/ 19 - مكتبة وهبة.

ويتبين من هذه التعريفات اشتراكها جميعاً في اعتبار التأويل خلاف الأصل لأنه آخذ بالاحتمال المرجوح حسب عبارة بعضهم، وبغير الظاهر حسب عبارة الآخرين. هذه بعض التعاريف التي عرف بها التأويل في الاصطلاح وهي رغم تعددها تشترك في أن التأويل عبارة عن صرف المعني الظاهر من اللفظ إلى معني آخر يجتمله اللفظ ويعضده و لذلك لا بد أن يسنده دليل تكون دلالاته أقوى من دلالة الظاهر، أو جب صرفه عنه إلى غير مدلوله، وأن قوة الدليل تكون بغلبة الظن عند المجتهد وهي متحصلة بالقرائن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التعريف لم يرد إلا على السنة المشتغلين بالنصوص الدينية وهذا يوضح لنا أهمية التأويل في تلك البيئات⁽¹⁾.

ثالثاً : التفسير في اللغة :

التفسير في اللغة : " مأخوذ من الفسر والفسر يراد به البيان . يقال فسر الشيء يفسره أي أبانه أو التفسير مثله أو قيل التفسير والتأويل أو المعني واحد"⁽²⁾. والتفسير يأتي بمعنيين .

الأول : بمعنى الكشف الحسي . الثاني : الكشف عن المعاني المعقولة . جاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم في بيان معني التفسير ، أن التفسير منه المادي : وهو كشف المغطى أو منه المعنوي وهو كشف المراد والأول استعماله أقل من الثاني⁽³⁾ . وقصاري القول : أن التفسير في اللغة يدور حول معني الكشف والبيان والتوضيح .

رابعاً : تعريف التفسير في الاصطلاح :

ساق العلماء عدة تعريفات للتفسير في الاصطلاح ومن بين هذه التعريفات : (أ) عرفه أبو حيان قائلاً : هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاتها وأحكامها من حيث الأفراد والتركيب ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمت لذلك⁽⁴⁾.

(1) ينظر : في ظاهرة التأويل د. السيد عبد الغفار ص 19 - 20 ، دار المعرفة الجامعية 1980 م.

(2) لسان العرب . لابن منظور مادة فسر 5 / 3412 - 3413 .

(3) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم . مجمع اللغة العربية 2 / 850 ط الهيئة العامة للكتاب 1973 م ، و التفسير والمفسرون . 1 / 15 . مكتبة وهبة بالقاهرة .

(4) البحر المحيط . أبو حيان التوحيدي 1 / 10 ط دار الكتب العلمية بيروت .

(ب) عرفه الزركشي بأنه : " علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل علي نبيه محمد - ﷺ - وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والصرف أو علم البيان أو أصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ " (1) .

(ج) عرفه الزرقاني بأنه علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته علي مراد الله تعالي بحسب طاقة البشر (2) .

(د) وعرفه السيوطي بأنه : " علم نزول الآيات وشؤونها وأفاصيصها والأسباب النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها ، وحلالها وحرامها ، ووعداها وووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها) (3) .

والملاحظ علي تعريف السيوطي اتساع دائرة علم التفسير ليحدد من خلال تعريفه مباحثه التي يبحث فيها ، وهذا تعريف شامل ، جمع فيه السيوطي ما يخص هذا العلم من مباحث .

هذه بعض التعريفات التي عرف بها التفسير في الاصطلاح - وهي كما نري - ركزت علي بيان أن التفسير يعني بكتاب الله تعالي وما يتصل به من علوم وفنون ، ولذا يمكن القول عنها بأن بعضها يكمل بعضها .

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي . 1 / 13 . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية 1972 م .

(2) مناهل العرفان للزرقاني 2 / 3 طبعة المطبعة الفنية بالقاهرة . بدون .

(3) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2 / 173 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975 م .

خامساً : أوجه الاختلاف والاتفاق بين التفسير والتأويل :

تعددت الأقوال واختلفت الاتجاهات في بيان الفرق بين التفسير والتأويل فمن قائل من أنهما بمعنى واحد ، ومن قائل بأن لكل منهما معني خاص به ، وهذا إجمال يحتاج لتفصيل أعرض له علي النحو التالي :

أولاً : من حيث الاختلاف :

ذهب جمع من العلماء إلي القول بوجود فرق بين التفسير والتأويل علي اعتبار أن التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية أو التفسير يستعمل فيها وفي غيرها⁽¹⁾.

يقول الماتريدي فيما ينقله عنه - صاحب الإتقان في علوم القرآن - التفسير هو القطع علي أن المراد من اللفظ هذا والشهادة علي أن الله عني باللفظ هذا المعني أفان قام لذلك دليل مقطوع به فصحيح أو لا فتفسير بالرأي منهي عنه بخلاف التأويل فهو ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع والشهادة علي الله⁽²⁾.

وقيل أيضاً في بيان الفرق بينهما : التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً كتفسير الصراط : بالطريق والتأويل تفسير باطن اللفظ فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير إخبار عن دليل المراد ؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل.

مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنْ رِبْكَ لِلْمَرْصَادِ﴾⁽³⁾ تفسيره أنه من الرصد يقال رصده رقبته والمرصاد "مفعال" منه وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عنه والاستعداد للعرض عليه وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه علي خلاف وضع اللفظ في اللغة⁽⁴⁾.

(1) نفسه 2 / 192 .

(2) المصدر نفسه ، وينظر : التفسير والمفسرون 1 / 21 .

(3) سورة الفجر الآية 14

(4) الإتقان في علوم القرآن 2 / 193 .

هذه بعض أقوال العلماء التي قيلت في بيان الفرق بين التأويل والتفسير من حيث الاختلاف .

ثانياً : من حيث الاتفاق :

بجانب وجهة النظر السابقة التي يذهب أصحابها إلى القول بوجود فرق بين التفسير و التأويل وإن كان الأخير مرجعه إلى الأول ، توجد وجهة نظر أخرى يذهب أصحابها إلى عدم التفرقة بين التفسير والتأويل أو من هؤلاء :

1 - الإمام الرازي ، فقد ذهب في تفسيره إلى القول بأنهما بمعنى واحد فهو يقول : فاعلم أن التأويل هو التفسير وأصله في اللغة المرجع والمصير من قولك آل الأمر إلى كذا إذا صار إليه وأولته تأويلاً إذا صيرته إليه هذا معني التأويل في اللغة أثم يسمي التفسير تأويلاً قال سبحانه وتعالى : ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾⁽¹⁾ .

3 - ابن الجوزي فقد ذهب في تفسيره إلى القول بأنهما بمعنى واحد ، فهو يقول : إن في التأويل وجهان : أحدهما انه التفسير والثاني العاقبة المنتظرة ويؤيد ذلك ما جاء عن ابن عباس انه قال : أنا ممن يعلم تأويله أي تفسيره⁽²⁾ .

3 - ما ذكره السيوطي أن جماعة من الصحابة قالوا : هما بمعنى واحد⁽³⁾ .

هذه بعض الأقوال التي قيلت في بيان أن التفسير و التأويل بمعنى واحد ، والذي أرجحه أنه لا يوجد فرق بينهما ويؤيد ذلك أننا نجد بعض مؤلفي التفاسير سموها بأسماء لا تنبئ بالتفرقة بينهما كتفسير الزمخشري " الكشاف عن حقائق التنزيل وأسرار التأويل " كذلك ابن جرير الطبري في تفسيره المسمى بـ " جامع البيان في تأويل آي القرآن " يقول : قال العلماء في تفسير هذه الآية ما يلي ، وهذا يدل علي أن هؤلاء المفسرين لم يفرقوا بين التفسير والتأويل بل هما بمعنى واحد .

(1) التفسير الكبير للرازي 7 / 173 طبع دار الكتب العلمية طهران الطبعة الثانية بدون والآية من سورة الكهف آية رقم 78

(2) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي 1 / 354 . ط المكتب الإسلامي . ط 3 ، 1404 هـ - 1984 م .

(3) الإتقان في علوم القرآن 2 / 173 .